Warith Scientific Journal

دور وسائل الدفع الالكترونية في تعزيز التجارة الدولية / دراسة تحليلية لحالة العراق

The Role of Electronic Payment Methods in Promoting International Trade \ An Analytical Study of the Case of Iraq)

م.م علي أياد علي الحمزة[1]
Asst. Lect. Ali Ayad Ali AL Hamza
كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة وارث الأنبياء
Faculty of Management and Economics, Warith Al-Anbiya University
La5048628@gmail.com

حسين ماجد هاتف[2]
Hussein Majid Hatif
كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة كربلاء
College of Administration and Economics, University of Karbala
www.hhh10h@gmail.com

المستخلص

مع تطور الاقتصاد العالمي وتطور تكنولوجيا المعلومات التي يشهدها الاقتصاد العالمي برزت أهمية وسائل الدفع الالكترونية لتلبية متطلبات الوضع الاقتصادي الحديث إذ يعد نظام الدفع الالكتروني من الأنظمة المتقدمة وهو يمثل النظام المستقبلي لأشكال الدفع في المعاملات التجارية حيث إن السرعة والدقة في إنجازها له أثر كبير في الارتكاز على هذا النظام إلا أنه يواجه العديد من الصعوبات وخاصة في العراق بسبب عدم توفر البنية التحتية اللازمة لعمله بشكل صحيح وأيضاً عدم ثقة الزبائن للتعامل بهذا النظام.

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أهمية وسائل الدفع الالكترونية في تعزيز التجارة الدولية مع تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بكل من وسائل الدفع الالكترونية والتجارة الدولية ومن ثم تحليل العلاقة بينهما. إذ أصبحت وسائل الدفع الالكترونية ذات أهمية كبيرة لمواكبة تطور عمليات التسويق الالكترونية خصوصاً بعد تحول العالم الخارجي من عمليات الدفع التقليدية الى عمليات الدفع الحديثة في المبادلات التجارية وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي وواضح لوسائل الدفع الالكترونية في تسهيل التبادل التجاري والى ضرورة تدعيم ثقة الافراد باستخدام وسائل الدفع الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الإلكترونية، التجارة الدولية، النظام المصرفي، الشمول المالي.

Abstract

With the development of the global economy and the advancement of information technology, the importance of electronic payment methods has emerged in meeting the requirements of the modern economic situation. Electronic payment systems are considered advanced systems and represent the future of payment methods in commercial transactions. The speed and accuracy of their implementation have a significant impact on the reliance on this system. However, they face numerous difficulties, particularly in Iraq, due to the lack of the necessary infrastructure for proper operation and the lack of customer confidence in using this system.

This study aims to identify the importance of electronic payment methods in promoting international trade, highlighting the most important concepts related to both electronic payment methods and international trade, and then analyzing the relationship between them. Electronic payment methods have become of great importance in keeping pace with the development of electronic marketing operations, especially after the global shift from traditional payment methods to modern payment methods in commercial transactions. The study concluded that electronic payment methods have a clear and positive impact in facilitating commercial exchange and the need to strengthen individual confidence in the use of electronic payment methods.

Keywords: Electronic Payment Methods, International Trade, Banking System, Financial Inclusion.

1- المقدمة

شهدت وسائل الدفع الالكترونية تطوراً متسارعاً ومستمراً مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي والتحولات الاقتصادية وفي كل مرحلة من هذه المراحل أسهمت بتسريع عمليات إنجاز الصفقات من ظهور نظام المقايضة وما رافقته من صعوبات في تبسيط المعاملات مروراً بظهور النقود السلعية عن طريق أستخدام بعض السلع كمقياس للقيمة مروراً بظهور النقود المعدنية (الذهب والفضة) وما تلاها من ظهور النقود الورقية وأدى تطور الحياة الاقتصادية وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال تغييرات جوهرية في بيئة الاعمال حيث يعتبر مجال التجارة من أكثر القطاعات أستجابة للابتكار التكنولوجي وأستخدام للتقنيات الحديثة. وتغيرت معه قواعد المعاملات التجارية التي أصبحت تتم بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية وبأقل تكلفة ممكنة من خلال ما يعرف **"بالتجارة الالكترونية"** وتتميز هذه الأخيرة بمجموعة من الخصائص منها: توفير الجهد، توسيع نطاق السوق المحلية، العمل على تخفيض التكاليف، وذلك لان معظم العمليات التجارية تتم الكترونياً بأستخدام الانترنت.

إن هذه المميزات التي توفرها التجارة الالكترونية أدت الى زيادة التعامل بها عبر مختلف أنحاء العالم وهذا ما دفع العديد من الدول الى التفكير في إيجاد طريقة لحل مشكلة الدفع وأستلام الأموال وضرورة إيجاد وسائل حديثة يستخدمها المتعاملون في عمليات التجارة وهذا ما أدى الى ميلاد وسائل الدفع الالكترونية التي تعبر بديلاً لوسائل الدفع التقليدية لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

وبالنسبة للعراق فأن تجربة أستخدام وسائل الدفع الالكترونية هي من التجارب الحديثة فقد واجهتها بعض العقبات متمثلة بالعقبات الادارية والاقتصادية وعقبات أخرى متمثلة بالظروف الأمنية التي كان لها دور كبير في عرقلة تطور هذه التجربة في العراق فضلاً عن ضعف الوعي المصرفي وعدم تقبل الوسائل الحديثة من قبل أفراد المجتمع. وعلى الرغم من ذلك فقد نرى هناك تطور طفيف وناشئ في عمليات التبادل التجاري عبر أنظمة التحويل الالكتروني.

2- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التعرف على أنظمة الدفع الالكترونية وبيان العلاقة بين وسائل الدفع الالكترونية والتجارة الدولية. ويتركز موضوع البحث على أن وسائل الدفع الالكترونية أصبحت ذات أهمية كبيرة وضرورة ملحة لمواكبة تطور عمليات التحويل الالكتروني من خلال أنظمة التسوية ولاسيما بعد الانتقال الى عمليات التبادل الالكتروني في ضل الانفتاح الاقتصادي والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم.

3- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

هل وسائل الدفع الالكترونية تساهم في دعم التجارة الدولية وماهي علاقة وسائل الدفع الالكترونية في التجارة الدولية؟

4- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها أن زيادة أستخدام وسائل الدفع الالكترونية يؤدي الى تطور التجارة الخارجية في العراق بحكم المزايا التي توفرها هذه الوسائل أي هناك علاقة طردية بين وسائل الدفع الالكترونية والتجارة الدولية.

5- هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التعرف على المفاهيم والادبيات التي تناولت نشأة وتطور وسائل الدفع الالكترونية وخصائصها وأنواعها والمزايا والعيوب وتطور أنظمة الدفع في الاقتصاد العراقي.
- التعرف على مفهوم التجارة الدولية وسياسات التجارة ونظريات التجارة والعوامل المؤثرة في التجارة والتحديات التي تواجه التجارة.
- تحليل كيفية تأثير وسائل الدفع الالكترونية في التجارة الدولية.

6-هيكلية البحث

قسم البحث الى ثلاثة محاور. المحور الاول تناول الإطار النظري لوسائل الدفع الالكترونية بينما تضمن المحور الثاني الإطار النظري للتجارة الدولية. وقد تناول المحور الثالث تحليل العلاقة ما بين وسائل الدفع الالكترونية والتجارة الدولية في العراق لبيانات البنك المركزي العراقي (CBI.IQ) للفترة الزمنية (2017-2023).

المبحث الأول: الإطار النظري لوسائل الدفع الالكترونية

1- مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

هي عملية تحويل ثمن السلعة أو الخدمة بشكل الكتروني بأستخدام إحدى وسائل الدفع الالكتروني حيث تستخدم كأداة وفاء بديلة عن وسائل الدفع التقليدية كالنقود والشيكات وهي عبارة عن قيمة نقدية محملة على بطاقة فيها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسة للمنشأة التي تدير عملية التبادل من خلال سداد ودفع الالتزامات المالية بشكل الكتروني عن طريق نظام تقدمه المؤسسات المصرفية والمالية لجعل عملية الدفع آمنه. (حميد، 2022، ص 212).

ويقصد بوسائل الدفع الالكترونية هي مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية والبطاقات الذكية. (صالح وفريدة، 2007، ص 9).

وهي عبارة عن الصورة أو الوسيلة الالكترونية التقليدية للدفع والتي تستخدم في الحياة اليومية الفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الالكترونية تتم كل عملياتها الكترونياً ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية فالدفع الالكتروني هو عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكومبيوتر وأرسال البيانات عبر شبكة ما أو أي طريقة لأرسال البيانات. (باشا وعبد الرحيم، 2011، ص 169).

ومما سبق يمكن تعريف وسائل الدفع الالكتروني على أنها مجموعة من الوسائل تستخدم لتسديد قيمة السلع والخدمات وتحويل الأموال بأستخدام تكنولوجيا وتقنيات حديثة تسهل عملية التبادل التجاري بطريقة آمنة وسريعة وبأقل التكاليف الممكنة.

2- نشأة وتطور وسائل الدفع الالكترونية

منذ العصور القديمة بدأ تطور نظام الدفع العالمي من معاملات المقايضة أي التبادل المباشر لسلعة بأخرى دون مساعدة أي وسيط ولكن هذا النظام لا يستطيع مواكبة تعدد الحاجات وزيادة الإنتاج مما أدى الى ظهور نظام المدفوعات المختلفة. فخلال مدد سابقة أستخدم الانسان فيها الذهب والفضة ومعادن وسلع أخرى كالحنطة والمواشي وغيرها من السلع كوسيلة مبادلة حيث قامت ببعض المهام التي تقوم بها النقود حالياً ويقصد بوسائل الدفع التقليدية بأنها الوسائل التي يتم أستخدامها في تسوية المدفوعات والمعاملات بين الافراد أو بين البنوك بالإجراءات اليدوية دون الحاجة الى أستخدام الأدوات أو آلية معقدة وتتكون وسائل الدفع التقليدية من النقود التقليدية ومع تطور الحياة وجدت عدة وسائل للدفع التقليدي كالشيك وأوراق الدفع كالكمبيالات وسندات الرهن وغيرها من الوسائل التي تسهم في تسوية الصفقات. (الطفيلي، 2023، ص12).

أما فيما يخص وسائل الدفع الالكترونية ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد ظهرت العديد من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تأثر بها الناس نظراً للمزايا التي تتمتع بها من ناحية السرعة أو التكلفة حيث أصبح من السهل على أي شخص في أي مكان أن يحصل على جميع المعلومات التي يحتاجها في أي مجال عن طريق شبكة الانترنت وكانت نتيجة هذا التحول ظهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية التي أتاحت عملية تبادل السلع والخدمات والبيانات بين العديد من الجهات عبر شبكة الانترنت مؤدية بذلك الى ظهور ثورة جديدة في شكل التجارة العالمية أثرت على أسلوب الحياة بالكامل ونتيجة لذلك سعت المصارف للتكيف والتعامل مع المستجدات المصرفية الالكترونية بكل فاعلية وكفاءة وعليه نجد أن العالم يتجه نحو تطبيق واسع لنظام المدفوعات بوسائل دفع الكترونية مما يقلل من أستخدام النقود بشكل كامل. (نبيل وزكريا، 2022، ص 3).

3- خصائص وسائل الدفع الالكترونية

تشتمل وسائل الدفع الالكترونية على عدة خصائص أهمها:

1. يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول حيث يتم أستخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
2. يتم الدفع من خلال أستخدام النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية تكون محفوظة بشكل الكتروني في ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تنظم عملية التبادل.
3. تسوية المعاملات الالكترونية عن بعد حيث يتم إبرام العقد بين الأطراف متباعدين ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية. (بركات وطيبي، 2019، ص 126).
4. تمتاز أنظمة الدفع الالكترونية بكون جميع الحركات المالية تتم في سرية تامة لضمان الحماية والأمان للمستخدم. كما تمتاز بأنها تقوم بتيسير عملية الشراء في التعاملات المالية وبشكل آمن وتحقق سهولة التعامل سواء من خلال الهاتف أو عبر الانترنت مما يجنب حمل النقود الورقية مع ضمان الحقوق للتاجر والمستهلك. (حميد، 2022، ص 213).
5. ثنائية الابعاد وهذه الخاصية تعني أن كلاً من المستهلك والتاجر يمكن أن يستعملها في تعامله فهي تحقق فوائد ومزايا للتاجر والمستهلك على ذات الخط من المساواة فوسائل الدفع الالكترونية صالحة لإبراء الذمة المالية فهي تعد وسيلة

لتنفيذ الالتزامات المترتبة بذمة شخص معين حتى لو لم يكن الشخص الاخر المتعاقد معه حاضراً في ذات المكان. (مشعل، 2008، ص 12).

6. يتطلب أستخدام وسائل الدفع الالكترونية توفر نظام مصرفي الكتروني قادر على إدارة التحويلات المالية وذلك لتسهيل العمليات التي تتم عن بعد وتعزيز الثقة فيما بينهم. (باشا وعبد الرحيم، 2011، ص 171).

4- أنواع وسائل الدفع الالكترونية

نتيجة للتطورات في مجال التجارة الدولية قامت البنوك بأستخدام وسائل دفع الكترونية متعددة. **وتشمل الوسائل الاتية:**

1. بطاقات الدفع الالكترونية: - وهي البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية مثل الكروت الشخصية والتي يستطيع حاملها شراء مستلزماته وأداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة الى حمل مبالغ كبيره (العوضي، 2010، ص 168). ويصدرها البنك لصالح عملائه بدلاً من حمل النقود فهي بطاقة بلاستيكية تحمل أسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها وبشكل بارز على وجه الخصوص رقم البطاقة وأسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ إنتهاء الصلاحية. (رشيد ومزيود، 2011، ص 2).

2. النقود الالكترونية (الرقمية): - وهي أحدث ما تم التوصل اليه في المسار النقدي وتعد أبرز مظاهر الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات التي أدت الى حدوث تغير جوهري في وسائل وأنظمة الدفع والتسويات وتعرف النقود الالكترونية أو ما يسمى بالنقود الرقمية هي تلك النقود التي يتم تداولها عبر الوسائل الالكترونية وتعرف كذلك بأنها عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة معلومات الكترونية يتم تخزينها على القرص الصلب Hard Disk لجهاز الحاسوب الالي في مكان يسمى بالمحفظة الالكترونية ويمكن لهذه الوحدات أتمام المعاملات التجارية عبر شبكة الانترنت (الغالبي والاعرجي، 2016، ص 22). وعرفها البنك المركزي الأوروبي على أنها مخزن الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات المعاملات التجارية دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة (وريدة ومريم، 2018، ص 94).

3. الدفع عبر الموبايل: - الدفع عبر الموبايل يشير بشكل عام الى خدمات الدفع التي تعمل بموجب نظام مالي ويتم تنفيذها عبر الموبايل فبدلاً من الدفع نقداً أو بشيكات يستطيع المستهلك أن يستخدم الموبايل لدفع تكاليف مجموعة واسعة من الخدمات والسلع الرقمية إذ أدى التطور الكبير في مجال التكنولوجيا وتوفرها على نطاق واسع الى زيادة الاستخدام. (خليل وقاسم، 2024، ص 262).

4. المحفظة الالكترونية: - وهي شكل من أشكال تسوية المعاملات تخزن البيانات المالية للمستخدم وهو نوع من خدمات الدفع عبر الانترنت حيث تساعد العملاء على إجراء مدفوعات مسبقة وتحويلات مصرفية لتغطية المدفوعات عبر الانترنت وإن آلية عمل المحفظة الالكترونية تبدأ عندما يفتح العميل حساباً مصرفياً حيث يسمح للعميل بالدفع الى التاجر وتحويل الأموال الى المحافظ الاخرى وتلقي الأموال من حسابات المحافظ الالكترونية (مهدي،2024، ص3).

ويمكن تلخيص إيجابيات وسلبيات المحفظة الالكترونية بما يلي:

4-1 الإيجابيات:

- سهولة الاستعمال.
- تقليص خطر السرقة.
- إمكانية أجراء مدفوعات دون ضرورة إمتلاك حساب بنكي.
- سهولة الدفع من خلال عدة عملات دون القيام بعملية الصرف.

4-2 السلبيات:

- تكلفة الوحدة الواحدة للمنتج.
- تكلفة الوحدة الواحدة للمستهلك.
- الوقت اللازم للتعود على أستخدامها. (مذكور، 2017، ص 18).

الشكل (1) نموذج عن المحفظة الالكترونية Payoneer

المصدر: عن الموقع الالكتروني https://www.paytutor.com

5. التحويلات المالية الالكترونية: هي مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر بنوك الكترونية مرخص لها بالقيام بهذه العملية ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق حاسوب. وتتميز بالأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين. (بركات وطيبي،2019، ص 129).
يهدف هذا النظام الى تسهيل المدفوعات والتسويات بين المصارف ويكفل هذا النظام للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء إذ يتيح لها إمكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية. (محاد وخاوي، 2017، ص 143).
6. الشيكات الالكترونية: وهي بديل الشيكات الرقمية فهي تمثل التزام مالي وقانوني على حاملها لسداد مبلغ معين في تاريخ محدد لجهة محددة. والشيك الالكتروني يحتوي على نفس المعلومات التي يحتويها الشيك التقليدي وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعاً رقمياً ويمكن التأكد من صحته الكترونياً. (حسين، 2022، ص 177).

الشكل (2) نموذج عن الشيك الالكتروني

المصدر: عن الموقع الالكتروني https://www.alliedpay.com/blog/what-is-an-echeck

5- مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية

هنالك مجموعة من المزايا والعيوب لوسائل الدفع الالكترونية.

5-1 مزايا وسائل الدفع الالكترونية:

1. الحد من النفقات الباهظة لاستخدام الورق الذي تعتمده العمليات التجارية العادية.
2. تأمين المبالغ النقدية من الضياع أو السرقة.
3. السرعة وتوفير الوقت والجهد في تنفيذ العمليات التجارية والحصول على عروض تجارية متعددة المواقع في العالم.
4. تتميز وسائل الدفع الالكترونية بقابليتها للتجزئة والانقسام وتكون متاحة بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيراً لإجراء المعاملات محدودة القيمة.
5. تمتاز بالقدرة على المرور والتنقل بين الحدود بسرعة وشفافية عبر الانترنت لأنها لا تعود لدولة محددة وإنما يتم أستخدام العملة بحسب الدولة التي يتم الوفاء اليها. (الانباري، 2010، ص 208).

5-2 عيوب وسائل الدفع الالكترونية:

1. رغبة حامل البطاقة لزيادة الاقتراض مرتفعة والانفاق بما يفوق مقدرته المالية وإن كانت الفائدة مرتفعة إلا أنه يقدم على ذلك مما يجعله غير قادر على السداد لإنها تفوق قدرته المالية.
2. التعامل بمثل هذه الوسائل يعرض التاجر لبعض المخاطر التي قد تخضعه لعدة شروط يمليها البنك على التاجر وذلك تماشياً مع الشروط المفروضة على البنك من قبل المصدر.
3. مجرد حدوث أي مخالفة من قبل التاجر فإنها تعرضه للمسائلة من قبل البنك لأنه لم يلتزم بالشروط المتفق عليها مع المصدر وفي حالة حدوث مخالفة قد يلجأ البنك الى وضع التاجر على القائمة السوداء الموحدة لشركات الائتمان.
4. عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية أحتياجات السحب النقدي والاقتراض على بطاقة الائتمان مما يولد مخاطر سيولة على البنك.
5. في حالة ضياع البطاقة أو سرقتها أو الاحتيال أو التزوير فيها فإن مصدر البطاقة (البنك) هو الذي يتحمل النفقات. (مرزوقي وآخرون، 2018، ص 13).

المحور الثاني: الإطار النظري للتجارة الدولية

1- مفهوم التجارة الدولية

تتمثل في جميع أنواع التبادلات بين الدول سواء تبادل السلع أو الخدمات وعلية لا يمكن تجاهل أهمية التجارة الدولية فالكل مستفيد منها سواء الدولة المصدرة أو الدولة المستوردة أو الدولة الناقلة للسلع لذلك تعرف التجارة الخارجية عموماً باسم التجارة الدولية وهي ضرورية للغاية لبقاء بلد أو علامة تجارية لأنها تعمل كأحد عوامل تنمية النمو الاقتصادي الأساسي للبلد المعني.
يمكن القول أن التجارة الدولية هي عبارة عن حركة السلع والخدمات وأنتقال رأس المال بين دول العالم المختلفة وتشمل جميع العمليات المرتبطة بهذا التبادل عبر الحدود مثل النقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى التي تسهل سير العمليات التجارية. (محيسن وآخرون، 2024).

وتعرف بأنها النظام الذي تتبادل من خلاله الدول البضائع والخدمات إذ تتبادل فيما بينها للحصول على أنواع من أفضل السلع والخدمات بأسعار أقل أو للحصول على السلع والخدمات غير متوفرة في البلد. (مهيدي، 2024، ص 74).

وتعرف على أنها عمليات يتم من خلالها توفير عملة صعبة متحققة من صادرات الدولة والحاجات المتزايدة عن طري الواردات وقد عرفت على أنها أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها تبادل السلع والخدمات على شكل صادرات وواردات بين البلدان وتعرف بأنها عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج المختلفة بين مجموعة من البلدان تهدف الى تحقيق منافع متبادلة. (جبر والاعرجي، 2024، ص 288).

ومما سبق يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها النشاط الاقتصادي الذي يتم من خلاله تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول عبر الحدود وتتضمن كافة العمليات والإجراءات المتعلقة بهذه السلع بهدف تحقيق مكاسب أقتصادية وتنمية الأسواق الدولية.

2- الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية

تتميز التجارة الداخلية بعدد من المميزات تتمثل في (سهولة أنتقال عوامل الإنتاج بين مناطق الدولة، وسهولة التبادل التجاري بين مناطق الدولة لان الناس يستخدمون عملة واحدة تلقى القبول العام لدى جميع السكان ولنظام نقدي واحد، وتقوم التجارة الداخلية بين أفراد تجمعهم روابط مشتركة ويخضعون لقانون واحد ونظام تجاري واحد). أما التجارة الدولية تتميز بعدد من المميزات تتمثل في (هذه التجارة تقوم بين أفراد يخضعون الى سياسات مختلفة لكل منها قوانينها وأنظمتها التجارية وسياساتها

الاقتصادية الخاصة بها، وأن صعوبة التجارة الخارجية بسبب أختلاف العملات والنظم النقدية من دولة الى أخرى مع وجود عملات لا تتمتع بالقبول العام خارج حدود دولتها لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها خارج حدودها، بالإضافة الى جانب عدم ثبات أسعار العملات وصعوبة أنتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود السياسية للدولة بسبب القيود الإدارية والخوف على رؤوس الأموال وأختلاف العادات والتقاليد واللغات وتكاليف النقل).

وهناك أختلافات تتمثل في الوحدات السياسية والسياسات الاقتصادية وأختلاف العملات والنظم النقدية بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية حيث أن التجارة الداخلية هي حركة البيع والشراء لمختلف أنواع السلع المحلية أو المستوردة داخل الدولة وتعتمد على توفر تلك السلع في الأسواق والقوة الشرائية للأفراد أما التجارة الدولية فهي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين دول عدة بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل وهي تختلف عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة الى دول متعددة سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها. (ناشور، 2020، ص 223).

3- سياسات التجارة الدولية

جرت العادة بين الاقتصاديين على تقسيم أنواع السياسة التجارية الى نوعين رئيسيين هما سياسة الحماية وسياسة حرية التجارة.

3-1 مفهوم سياسة الحماية التجارية: هي الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة بغرض تحقيق أهداف عدة متمثلة في تطوير الاقتصاد القومي والتشغيل التام وأستقرار الصرف. (حمشة، 2013، ص17).

ويقصد أيضاً بسياسة الحماية تلك الحالة التي تقوم فيها الدولة بتقييد حرية تجارتها الدولية بإتباع وسائل الحماية المختلفة رعاية لمصالحها وحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية ولذلك تعتبر الحماية التجارية مظهراً من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وفي هذا السياق نميز بين نوعين من أساليب الحماية. (عريبي، 2013، ص 14).

أ- **أساليب الحماية على المستوى القومي:** حيث تحمي الدولة بواسطتها أنشطتها المحلية في مواجهة باقي دول العالم **وتقسم الى:**

- وسائل محفزة أو مشجعة تهدف الى تشجيع الصادرات أو تقليل الواردات مثل التعريفة الجمركية والاعانات.
- وسائل مقيدة تؤدي الى الالزام أو منع القيام بعمليات معينة مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف.

ب- **أساليب الحماية على المستوى الإقليمي:** حيث تقوم مجموعة من الدول تتفق مصالحها أو تقع في أقليم واحد بحماية أنشطتها المحلية مجتمعة في مواجهة باقي دول العالم وتتمثل وسائلها في الاتفاقيات السلعية الدولية والتكامل الإقليمي.

وأقدم أنصار هذه السياسة على تقديم مجموعه من الحجج والمبررات تمثلت فيما يلي:

✓ **المبررات الاقتصادية**

1. حماية الصناعات الناشئة: -وتعتبر من أبرز الحجج المبررة لسياسة الحماية وأشهرها على الاطلاق.
2. محاربة البطالة: - الحماية التجارية تؤدي الى أرتفاع الطلب على السلع المحلية مما يدفع بالصناعات المحلية الى الإنتاج أكثر وأستعمال طاقاتها القصوى وبالتالي الزيادة في مستوى التشغيل وأمتصاص البطالة.
3. تحسين معدل التبادل الدولي: -يرى أصحاب الحماية أن فرض التعريفة الجمركية على الواردات يؤدي الى أجبار المصدر على تخفيض ثمنها للمحافظة على حجم صادراته وذلك من شأنه تحسين معدل التبادل طالما أن الدولة ستحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل ذا الكمية من الصادرات. (عريبي، 2013، ص 14).

✓ **المبررات غير الاقتصادية**

1. حجة الدفاع والامن: - تعتبر من أكثر الحجج رواجاً لتقييد التجارة الخارجية وهي تقوم على حماية الصناعات التي تهدف الى دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الاستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية أثناء فترات الحروب
2. حجة حماية القطاع الزراعي: - فترك قطاع الزراعة للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة المحلية ما قد يضر بطبقة المزارعين ويهدد الاستقرار الاجتماعي خاصة في الدول النامية.
3. المحافظة على الطابع الوطني: - إن تحرير التجارة الدولية والانفتاح المفرض على العالم الخارجي يؤدي الى أرتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية وتأتي سياسة تقييد التجارة كوسيلة لتجنب هذه التبعية والحفاظ على السيادة الاقتصادية والطابع الوطني. (عريبي، 2013، ص 15).

3-2 مفهوم سياسة الحرية التجارية: - حرية التجارة هو الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد السواء كما يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الدولية حيث تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الافراد وتحقق التجارة الخارجية تقسيم العمل بين الشعوب فأن الربح من التجارة الدولية سيكون أعظم في حالة حرية التجارة. (حمشة، 2013، ص 19). وتعرف بأنها السياسة التي تتبعها البلدان والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول عن طريق التعريفات الجمركية وأسلوب الحصص والوسائل الأخرى. (محيسن وعبد، 2024، ص 223).

وأقدم أنصار هذه السياسة على تقديم مجموعه من الحجج والمبررات تمثلت فيما يلي:

1. الحرية تحقق الرفاهية الاقتصادية: -وذلك لان أستغلال كل دولة لمواردها الطبيعية وأستغلالها لظروفها الطبيعية والبشرية يجعلها تتخصص في إنتاج سلع يمكنها من إنتاجها بوفرة وبتكلفة تستفيد منها باقي الدول.
2. الحرية تعمل على تخفيض الأسعار الدولية: - أن المنتجين للسلع يملكون فيها مزايا مطلقة أو نسبية يمكن لهم أن يقوموا بإنتاج سلع بجودة عالية وتكلفة أقل نتيجة وفورات الحجم ومن خلال أستغلال الموارد بشكل أفضل ما يجعل الأسعار أقل مما لوسعت الدول لإنتاجها بنفسها.
3. الحرية تشجع التقدم التقني: - المنافسة المستمرة للمنتجين وعدم شعورهم بالأمان يجعلهم دائماً في حالة البحث عن كل ما هو جديد وبالتالي يبقى المنتج في حالة تحسين وإضافات جديدة ومتطورة حتى تلبى حاجة المستهلك حيث يجعل المنتج يقدم أفضل خدمات.
4. الحرية تساعد على الإنتاج لكبير: - زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد والمستمر يجعلها تزيد من حالة الإنتاج الأمثل لتلبية حاجة الإنتاج الدولي أما الدول التي تتحكم بحرية التجارة فقد تبدو الصناعات المحلية بعيدة كل البعد عن الحجم الأمثل.
5. الحرية تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي: -الانفتاح التجاري يجعل من البيئة الاقتصادية أكثر جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. (الرفاتي، 2016، ص 51).

4- أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

1. ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض أكثر زيادة على أعتبارها منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
2. تعتبر مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.
3. تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.
4. التجارة الدولية تؤدي الى زيادة الدخل القومي إعتماداً على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
5. نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
6. تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
7. الارتقاء بالذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
8. إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
9. العولمة السياسة التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة. (اليمانة، 2016، ص 12).
10. تؤدي التجارة الى صرف فائض الإنتاج بما يتجاوز أحتياجات السوق المحلية. (المسعودي وآخرون، 2024، ص 287).

5- العوامل المؤثرة على التجارة الدولية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في التجارة الدولية أهمها:

1. أن قيام التجارة الخارجية يتطلب أن يتوفر العلم الكامل بما يجري في الأسواق المختلفة وحيث أن العلم الكامل بأحوال السوق الدولية غير متوفر فلا شك أن العامل السياسي يلعب دوراً كبيراً في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية.
2. الشركات متعددة الجنسية كناتج لقوى أحتكارات القلة.

3. حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها والذي يؤثر في التجارة الدولية لها عن طريق تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية بالنسبة للدولة بالإضافة الى ما يوفره الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.
4. سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها.
5. أن التخصص الدولي يتغير بتغير العوامل التي تداخلت في تشكيلة فعناصر الإنتاج بأنواعها يصيبها التغير خلال مراحل النمو كذلك لا يمكن تجاهل التغيرات التي تطرأ على فنون الإنتاج في الدولة.
6. نفقات النقل تؤثر نفقات النقل في تيار وإتجاه التجارة الدولية فإذا كانت نفقات النقل كبيرة بحيث تفوق الفرق في الثمن فإن ذلك يحول دون تبادل دولي. (خالد، 2014، ص 220).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين وسائل الدفع الالكترونية والتجارة الدولية (دراسة تحليلية لحالة العراق)

في ضل التطور التكنولوجي المتسارع أصبحت وسائل الدفع الالكترونية جزء أساسي في العمليات التجارية وبالتحديد في مجال التجارة الدولية حيث ساهمت هذه الوسائل في دعم عمليات مبادلة السلع والخدمات بين الدول من خلال أدوات دفع آمنه وسريعة وفعالة مثل البطاقات الالكترونية والمحافظ الالكترونية والتحويلات الالكترونية مما أدى الى تقليص الفجوة الزمنية والجغرافية وعزز حجم التجارة العالمية وساهم في نمو الاقتصاد من خلال **التجارة الالكترونية** وفي ظل تزايد الاعتماد على التجارة الالكترونية أصبحت وسائل الدفع الالكترونية.

1- تطور نظام الدفع الالكتروني في الاقتصاد العراقي

كان نظام المدفوعات في الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 خالياً من أنظمة الدفع الالكترونية حيث كان قائماً على تبادل العملات والصكوك يدوياً وبإشراف ممثلين عن المصارف والبنك المركزي وكانت هناك العديد من الأخطاء المصاحبة لتلك العملية منها الفقدان والخطأ والسهو والتزوير بالإضافة الى أخطاء في كتابة القيود.

إذ واجه البنك المركزي العراقي ومنذ 2003 تحديات كبيرة وخطيرة تمثلت أساساً بمشكلة الديون المتراكمة على العراق وأرتفاع معدلات التضخم وعدم أستقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي تردي سعر صرف العملة المحلية تجاه أسعار صرف العملات الخارجية ومعدلات عالية من السيولة المصرفية وبهذا تسعى السلطة النقدية بإتجاه زيادة فاعليتها للسيطرة على مثل هذه التحديات والتوسع في أستخدام أدواتها مدعمة ببعض الإصلاحات والإجراءات المصرفية كنظم الدفع الالكترونية وأساليب التسوية الحديثة لما تمثله من أهمية في أقتصاديات البلدان رغم أختلاف سياستها النقدية للعلاقة الطردية التي تربطها بالرقي والتطور والحداثة كونها أحد نتاج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المقدمة ومنها أنظمة المدفوعات.

لهذا سعى البنك المركزي لامتلاك واحداً من أفضل أنظمة الدفع الالكتروني منذ عام 2006م لتطبيق النظام كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي العراقي وزيادة كفائتة وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من خلال تداول الأموال الكترونياً وتقليل الاعتماد على التداول الورقي. (سليمان، 2013، ص 3).

2- تحليل تطور وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة (2017-2023)

شهدت وسائل الدفع الالكتروني في العراق تطوراً ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بسبب توجه الحكومة نحو تعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد بالإضافة أزمة كورونا ساهم بشكل كبير في تسريع هذا التحول حيث زاد أستخدام البطاقات الالكترونية والمحافظ الالكترونية وبالإضافة الى ذلك تحفيز البنك المركزي من خلال قيامه في تنظيم ودعم القطاع المصرفي. ويوضح الجدول (1) عدد أجهزة الصراف الآلي وأجمالي عدد البطاقات الالكترونية وعدد المحافظ الالكترونية ومعدل النمو السنوي لكل متغير.

بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في عام 2017 (656) جهاز وهذا الرقم يعكس بداية تطور النظام المصرفي وفي عام 2018 أرتفع عدد الأجهزة الى (865) جهاز بمعدل نمو بلغ (31.86%) وهذا يدل على توسع ملحوظ في نشر الأجهزة وفي عام 2019 بلغ عدد الأجهزة (1,014) جهاز وبمعدل نمو بلغ (17.23%) ويعتبر هذا معدل نمو أقل نسبياً من السنة السابقة ويشير الى التباطؤ في التوسع بنشر الأجهزة أما في عام 2020 عاد النمو الى الارتفاع ووصل عدد الأجهزة الى (1,340) جهاز وبنسبة (32.15%) وفي عام 2021 أزداد عدد الأجهزة وبلغ (1,566) جهاز وبنسبة نمو بلغت (16.87%) وفي عام 2022 وصل عدد الأجهزة الى (2,223) جهاز وبمعدل نمو بلغ (41.95%) وتعتبر قفزة كبيرة تعكس أستثمار وتطور البنى التحتية للجهاز المصرفي وفي عام 2023 فقد وصل عدد الأجهزة الى (4,021) جهاز بنسبة نمو (80.88%) وهو أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة حيث تضاعفت به نسبة النمو.

وفيما يخص عدد البطاقات الالكترونية ففي عام 2017 كان عدد البطاقات الالكترونية (290,602) بطاقة فقط حيث يتضح الاستخدام محدود لها وفي عام 2018 كان عدد البطاقات الالكترونية (2,170,448) بطاقة ونسبة نمو بلغت (646.88%) وتعتبر نسبة نمو مرتفعة جداً هذا بسبب الحملة المصرفية على نشر البطاقات وفي عام 2019 بلغ عدد البطاقات الالكترونية

(8,686,824) بطاقة وبمعدل نمو (300.23%) حيث أستمر الزخم بنشر البطاقات الالكترونية وهذا دليل على التوسع في أستخدامها أما في عام 2020 وصل عدد البطاقات الالكترونية الى (11,749,408) بطاقة بنسبة نمو بلغت (35.26%) ويعتبر نمو جيد لكنه أقل من السنوات السابقة وفي عام 2021 بلغ عدد البطاقات الالكترونية (14,906,294) بطاقة بمعدل نمو (26.87%) حيث بدأت النسبة بالانخفاض ويشير ذلك الى أستقرار في الطلب على البطاقات الالكترونية وفي عام 2022 وصل عدد البطاقات الالكترونية الى (16,202,771) بطاقة بمعدل نمو بلغ (8.70%) حيث تباطأ التوسع في نشر البطاقات وفي عام 2023 بلغ عدد البطاقات الالكترونية (19,754,229) بطاقة بنسبة نمو بلغت (21.92%) حيث عاد النمو الى الارتفاع دليلاً على تحسن الخدمات المقدمة.

أما بخصوص عدد المحافظ الالكترونية في عام 2017 بلغ عدد المحافظ الالكترونية (222,442) محفظة وهو عدد محدود تقريباً وفي عام 2018 أزداد عدد المحافظ الالكترونية الى (271,906) محفظة بمعدل نمو بلغ (22.24%) وهو نمو بسيط لكنه إيجابي وفي عام 2019 أرتفع عدد المستخدمين للمحافظ الالكترونية وبلغ (403,797) محفظة وبمعدل نمو بلغ (48.51%) وتعتبر نسبة نمو جيدة أما في عام 2020 بلغ عدد المحافظ الالكترونية (1,226,235) محفظة وبمعدل نمو مرتفع بلغ (203.68%) ويرجع ذلك الى أزمة كورونا والابتعاد عن المعاملات النقدية الورقية وفي عام 2021 وصل عدد المحافظ الالكترونية الى (2,107,265) محفظة بنسبة نمو (71.85%) وهذا يعبر عن زيادة الثقافة الالكترونية وفي عام 2022 وصل عدد المحافظ الالكترونية (2,970,390) محفظة بمعدل نمو (40.96%) حيث أستمر التوسع ولكن بصورة أقل مما علية في السنوات السابقة وفي عام 2023 وصل عدد المحافظ الالكترونية الى (4,980,427) محفظة وبمعدل نمو (67.67%) وهذه النسبة تدل على زيادة أستخدام المحافظ في الحياة اليومية.

الجدول (1) وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة (2017-2023)

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي	معدل النمو%	أجمالي عدد البطاقات الالكترونية	معدل النمو%	عدد المحافظ الالكترونية	معدل النمو%
2017	656	-	290,602	-	222,442	-
2018	865	31.86%	2,170,448	646.88%	271,906	22.24%
2019	1,014	17.23%	8,686,824	300.23%	403,797	48.51%
2020	1,340	32.15%	11,749,408	35.26%	1,226,235	203.68%
2021	1,566	16.87%	14,906,294	26.87%	2,107,265	71.85%
2022	2,223	41.95%	16,202,771	8.70%	2,970,390	40.96%
2023	4,021	80.88%	19,754,229	21.92%	4,980,427	67.67%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي.

يتضح من البيانات في الجدول (1) أن معدل النمو لوسائل الدفع الالكترونية يزداد بصورة إيجابية ويعود سبب هذه الزيادة الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية والاجتماعية ويوضح الشكل (3) معدلات النمو لوسائل الدفع الالكتروني خلال الفترة (2017-2023).

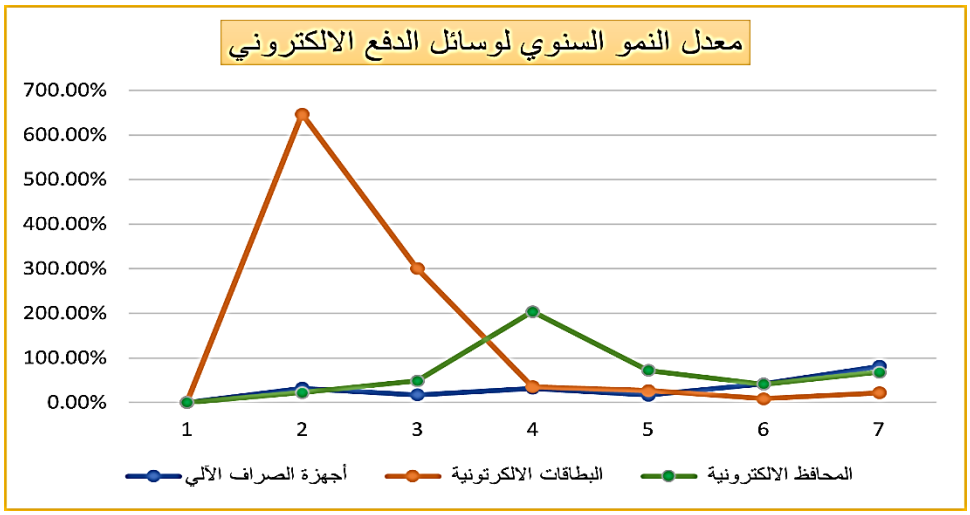

الشكل (3) معدل النمو السنوي لوسائل الدفع الالكتروني للمدة (2017-2023)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

3- تطور التجارة في العراق

تظهر أهمية التجارة الخارجية من خلال ما يتميز به الاقتصاد العراقي من كونه أقتصاد غير متنوع الإنتاج بينما على عكس أستيراداته شأنه من شأن غالبية أقتصادات الدول النامية وبالأخص النفطية وفي ضل ظروف كهذه تؤدي التجارة الدولية دوراً مهماً في موازنة العرض الطلب وذلك عن طريق مبادلة الفائض من السلع المنتجة محلياً وبالأخص النفط الخام بالسلع التي تحتاجها الدولة ولذلك يتميز قطاع التجارة الدولية في العراق بطبيعة وخصائص تختلف عن تلك التي نميز قطاعات الاقتصاد الأخرى ويتضح الدور الذي تؤديه التجارة الدولية في الاقتصاد العراقي هذا من خلال بعض المؤشرات التي توضح مدى أهمية الميزان التجاري في تطوير الاقتصاد القومي. (محيميد، 2024، ص 199).

حيث يعرف الميزان التجاري بأنه قياس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع المادية والخدمات في بلد ما خلال فترة زمنية محددة ويمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية والمتمثلة في المبادلات من السلع والخدمات فإذا زادت الصادرات عن الواردات من السلع فيكون فائضاً وبالعكس في حالة زادت الواردات عن الصادرات. (خضير وحطاب، 2024، ص 444).

ولقد مرت المبادلات التجارية الدولية للعراق في تطورات ملحوظة بمعدلات متفاوتة وخلال فترات زمنية متقطعة تخللها مراحل ركود ناتجة عن الازمات الاقتصادية والسياسية التر مر بها العراق مثل الحصار الاقتصادي في عام 1990 والتي أدت الى تغير في بنية الجهاز الإنتاجي للدولة. ويمكن أعتبار فترة ما بعد الاحتلال أنطلاقة فعلية لتطور التجارة الدولية من خلال تسجيلها لمعدلات نمو غير مسبوقة وذلك بسبب أنفتاح العراق على أغلب دول العالم الذي ساعد على تصدير العديد من السلع منها النفط والتمور وبعض المحاصيل الزراعية. (محيميد، 2024، ص 199).

4- تحليل تطور التجارة الدولية في العراق للمدة (2017-2023)

شهدت التجارة في العراق تطور ملحوظ وبدأ العراق باستيراد مختلف السلع لتلبية حاجات المجتمع المتزايدة وبالرغم من تطور الحياة الاقتصادية وأزدهار التجارة إلا أن العراق مازال يعتمد على النفط كمورد أساسي للتصدير في المقابل تتركز وارداته على السلع الاستهلاكية وتتأثر التجارة بشكل مباشر بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية وتسعى الحكومة دائماً الى دمج العراق في الأسواق الاقتصادية العالمية.

يوضح الجدول (2) قيمة الصادرات والاستيرادات ومعدل النمو السنوي لكل متغير بالإضافة الى صافي الميزان التجاري. حيث بلغ أجمالي الصادرات (57,559.1) في عام 2017 وتعد هذه سنة الأساس في سنوات الدراسة وفي عام 2018 أرتفعت قيمة الصادرات الى (86,359.9) بمعدل نمو (50.04%) وهي قفزة كبيرة تدل على أنتعاش أقتصادي بسبب تحسن أسعار النفط وفي عام 2019 أنخفضت قيمة الصادرات الى (81,585.2) بمعدل نمو (-5.53%) حيث يعتبر أنخفاض طفيف بسبب أضطراب الأوضاع السياسية في تلك الفترة أما في عام 2020 تراجع حاد في قيمة الصادرات حيث بلغت (46,829.0) بمعدل نمو (-42.60%) تزامن هذا التراجع مع أزمة كورونا وأنخفاض أسعار النفط العالمي وفي عام 2021 أرتفعت قيمة الصادرات الى (73,083.8) بمعدل نمو (56.07%) تعافٍ ملحوظ بعد الازمة الصحية وعودة النشاط الاقتصادي العالمي وفي عام 2022 بلغت قيمة الصادرات (118,044.8) بمعدل نمو (61.52%) وهذا الارتفاع دلاله على أرتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي

عليها وفي عام 2023 أنخفضت قيمة الصادرات الى (99,149.2) بمعدل نمو (-16.01%) هذا الانخفاض جاء نتيجة تقلبات الأسعار العالمية في النفط الخام وأنخفاض الكميات المصدرة .

وفيما يخص الاستيرادات ففي عام 2017 بلغ أجمالي الاستيرادات (32,185.6) وتعد هذه أيضاً سنة الأساس في سنوات الدراسة وفي عام 2018 أرتفعت قيمة الاستيرادات الى (38,875.7) بمعدل نمو (20.79%) وهذا يعبر عن زيادة الانفاق الاستهلاكي وفي عام 2019 أرتفعت قيمة الاستيرادات الى (49,417.6) بمعدل نمو (27.12%) بسبب زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات أما في عام 2020 أنخفضت قيمة الاستيرادات (40,927.3) بمعدل نمو (-17.18%) ويعود سبب هذا الانخفاض هو الازمة الصحية وقيود الحركة حيث أنخفض الطلب على السلع والخدمات وفي عام 2021 أنخفضت الاستيرادات الى (34,721.1) بمعدل نمو (-15.16%) بسبب أستمرار أثر الازمة الصحية وفي عام 2022 أرتفعت قيمة الاستيرادات الى (46,914.8) بمعدل نمو (35.12%) يعكس عودة النشاط الاقتصادي الى حالة الطبيعية وزيادة الاستهلاك والانفاق وفي عام 2023 أرتفعت قيمة الاستيرادات الى (55,952.5) بمعدل نمو (19.26%) وهذا يوضح أستقرار وتحسن القدرة الشرائية وتوسع السوق المحلية.

أما بخصوص الميزان التجاري فقد سجل العراق في عام 2017 فائض قدرة (25,373.5) وذلك لان قيمة الصادرات أعلى من الاستيرادات وفي عام 2018 تضاعف الفائض تقريباً حيث بلغ (47,484.2) ويعود السبب أيضاً الى كون الصادرات أكبر من الاستيرادات وفي عام 2019 أنخفض الفائض حيث بلغ (32,167.6) بسبب أنخفاض نسبي في قيمة الصادرات وأرتفاع في قيمة الاستيرادات وفي عام 2020 أنخفض الفائض الى (5,901.7) حيث كان التأثير مزدوج بأنخفاض الصادرات وتراجع في الاستيرادات بسبب جائحة كورونا وفي عام 2021 أرتفع الفائض الى (38,362.7) بسبب أنتعاش الصادرات مع أنخفاض نسبي للاستيرادات وفي عام 2022 أرتفع الفائض الى (71,130) نتيجة نمو قوي في الصادرات وأستقرار نسبي في الاستيرادات وسبب ذلك أرتفاع أسعار النفط الخام في تلك الفترة وفي عام 2023 أنخفض الفائض حيث بلغ (43,196.7) وذلك بسبب أنخفاض الصادرات قابلة أرتفاع في قيمة الاستيرادات.

الجدول (2) الميزان التجاري في العراق للمدة (2017-2023)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	معدل النمو%	الاستيرادات (مليون دولار)	معدل النمو%	الميزان التجاري
2017	57,559.1	-	32,185.6	-	25,373.5
2018	86,359.9	50.04%	38,875.7	20.79%	47,484.2
2019	81,585.2	-5.53%	49,417.6	27.12%	32,167.6
2020	46,829.0	-42.60%	40,927.3	-17.18%	5,901.7
2021	73,083.8	56.07%	34,721.1	-15.16%	38,362.7
2022	118,044.8	61.52%	46,914.8	35.12%	71,130
2023	99,149.2	-16.01%	55,952.5	19.26%	43,196.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي.

يتضح من البيانات في الجدول (2) أن الميزان التجاري في العراق متغير حيث حافظ العراق على ميزان تجاري إيجابي حيث يتأثر الميزان التجاري في العراق بصورة مباشره في أسعار النفط وتقلب أسعار النفط العالمية تعود الى مجموعة من الاسباب الاقتصادية والتقنية والسياسية ويوضح الشكل (4) الميزان التجاري في العراق خلال الفترة (2017-2023).

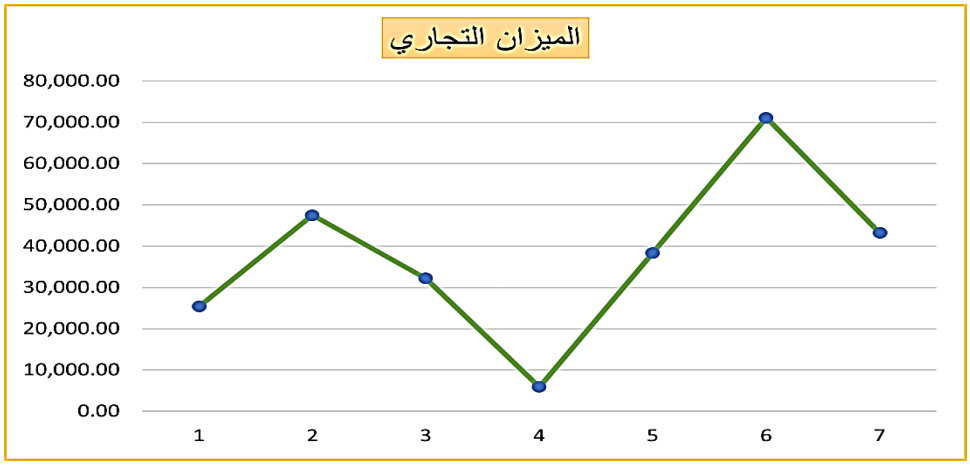

الشكل (4) الميزان التجاري في العراق للمدة (2017-2023)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

5- دور وسائل الدفع الالكترونية في تطوير التجارة في العراق

يتضح من تحليل البيانات أن تطور وسائل الدفع الالكترونية وزيادة حجم التجارة الدولية في العراق خلال الفترة (2017-2023) كان له دور فعال في دعم البيئة التجارية حيث ساهم النمو المتسارع في البنى التحتية للمصارف وتوسع أستخدام وسائل الدفع الحديثة في تهيئة بيئة مرنه وآمنه لتسوية المبادلات التجارية وهذا أنعكس بشكل إيجابي على النشاط التجاري الخارجي.
حيث أن وسائل الدفع الالكترونية أرتفع عدد أجهزة الصراف الآلي من (656) في عام 2017 الى (4021) في عام 2023 وكذلك أرتفع عدد البطاقات الالكترونية من (290,602) في عام 2017 الى (19,754,229) في عام 2023 وكذلك شهدت المحافظ الالكترونية أرتفاع ملحوظ من (222,442) في عام 2017 الى (4,980,427) في عام 2023 مما يعكس توسع كبير في الخدمات المصرفية.

بالمقابل سجلت التجارة الدولية تطورات واضحة في قيمة الصادرات من (57,559.1) في عام 2017 الى (99,149.2) في عام 2023 وكذلك أرتفعت قيمة الاستيرادات من (32,185.6) في عام 2017 الى (55,952.5) في عام 2023 ورافق هذه التطورات تحسن في الميزان التجاري الذي بلغ (71,130) كفائض في عام 2023.

هذا التوازي في النمو بالنسبة للمتغيرين يشير الى أن التقدم في وسائل الدفع الالكتروني قد ساعد في تجاوز كثير من المعوقات التقليدية المرتبطة بالدفع النقدي مثل التأخير في تحويل الأموال وصعوبة إتمام المعاملات عبر الحدود ووفقاً لنظرية التكاليف النسبية التي طرحها الاقتصادي ريكاردو فإن تخفيض التكاليف المرتبطة بالتبادل التجاري سواء كانت تكاليف إنتاج أو تكاليف معاملات يعزز قدرة الدولة على تصدير سلع وخدمات بكفاءة أعلى ومن هذا المنطلق فأن وسائل الدفع الالكترونية لاتعد مجرد أدوات فنية بل هي رافعة أقتصادية تمكن العراق من الاستفادة من مزاياه النسبية خاصة في قطاع الخدمات والسلع القابلة للتصدير من خلال تمكين التجار من الوصول السريع والآمن الى الأسواق الدولية. ويمكن أن نستنتج أن تطور وسائل الدفع الالكترونية لم تكن مجرد مرافق زمني لنمو التجارة الدولية بل كانت أحد أهم العوامل المحفزة وركيزة أساسية لتوسع النشاط التجاري الخارجي في العراق خلال الفترة (2017-2023).

الاستنتاجات

1. هناك تزايد واضح في أستخدام وسائل الدفع الالكترونية في العراق خصوصاً في عدد البطاقات والمحافظ الالكترونية وهو ما يعكس تحسن البنية التحتية للمصارف.
2. هناك أرتباط قوي بين وسائل الدفع الالكترونية والتجارة الدولية حيث ساهمت وسائل الدفع الالكترونية في تبسيط عمليات المبادلات التجارية وتقليل التكاليف.
3. وسائل الدفع الالكترونية قلصت الفجوة الزمنية والجغرافية في التجارة خصوصاً بعد التوجه والاعتماد على التجارة الالكترونية.
4. أن أستخدام وسائل الدفع الالكترونية يسمح للمصارف توسعة أنشطتها المالية وأيضاً تقليل من الاحتفاظ بالنقد السائل وتقليل من معدلات التضخم وتحقيق أهداف السياسة النقدية.
5. تواجه وسائل الدفع الالكتروني مجموعة تحديات متمثلة في ضعف ثقافة الدفع الالكتروني وضعف البنى التحتية.

التوصيات

1. ضرورة نشر وترسيخ الثقافة المصرفية الالكترونية بين المواطنين لتشجيعهم على أستخدام وسائل الدفع الحديثة حيث أن أنعدام الثقة يحد من أنتشار هذه الوسائل.

2. عمليات تطوير شاملة للنظام المصرفي وتطوير البنى التحتية المالية والتقنية وخصوصاً في المناطق النائية لضمان شمول مالي.
3. تحسين التشريعات القانونية وتفعيل دور الرقابة لتحمي مستخدمي وسائل الدفع الالكترونية من الاحتيال والقرصنة.
4. الحث والعمل على تقليل حجم المبالغ المكتنزة والتقليل من النقد الورقي ورفع معدلات الإيداع المصرفي مما يسهم في زيادة معدلات الاستثمار.
5. فرض أستخدام وسائل الدفع الالكترونية وتفعيلها تدريجياً في أغلب مجالات الحياة.

References

1. الآية القرآنية
2. خالد، جميل محمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
3. الغالبي، عبد الحسين، والأعرجي، كاظم سعد، أساسيات النقود والبنوك، ط1، مؤسسة النبراس للطباعة، النجف، العراق، 2016.
4. حسين، بشرى مذكور، أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنوك – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة أم البواقي، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2017.
5. حمشة، عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2013.
6. الدواي، اليمامة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر للفترة 1990–2014، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2016.
7. الرفاتي، ناهض رسمي، إنعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تركيا، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2016.
8. سليمان، بشرى طالب، أنظمة الدفع الإلكترونية في العراق: مكوناتها، دورها، وإدارة مخاطرها، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2013.
9. الطفيلي، محمد حمزة، أثر وسائل الدفع الإلكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي – مع الإشارة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2023.
10. عريبي، مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013.
11. مرزوقي، وآخرون، صالح، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين وسائل الدفع الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2018.
12. بركات، عماد الدين، وطيبي، حورية، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، جامعة شاذلي بن جديد، الجزائر، (المجلد:2؛ العدد:1)، 2019.
13. جبر، محمد عباس، والأعرجي، كاظم سعد، دور وسائل الدفع الإلكتروني في تطوير التجارة الخارجية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، (المجلد:16؛ العدد:2)، 2024.
14. حسين، نمارق قاسم، دراسة تأثير وسائل الدفع الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي، مجلة وارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء، (المجلد:4؛ العدد:11)، 2022.
15. خضير، حيدر عادل، حطاب، أمير فلاح، تحليل تطور هيكل الصادرات والميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة وارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء، (المجلد:6؛ العدد:17)، 2024.
16. خليل، أمير علي، قاسم، زينب عبد الحسين، العلاقة بين صيرفة الظل ووسائل الدفع عبر الموبايل في البيئة العراقية، مجلة وارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء، (المجلد:6؛ العدد:17)، 2024.
17. عبد الرحيم، وهيبة، وباشا، رابح حمدي، تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، الجزائر، (المجلد:4؛ العدد:15)، 2011.
18. عبد، زينب عدنان، محيسن، شيماء رشيد، تحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا للمدة (2000-2021)، مجلة وارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء، (المجلد:6؛ العدد:18)، 2024.
19. عريوة، محاد، وخاوي، محمد، واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، (المجلد:2؛ العدد:4)، 2017.
20. العوضي، عبد الله أحمد، العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، (المجلد:6؛ العدد:6)، 2010.
21. محيسن، وآخرون، شيماء رشيد، قياس الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الكويت للمدة 1995–2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (المجلد:22؛ العدد:80)، 2024.
22. محيميد، سعد خطاب، التجارة الخارجية للعراق وأثرها على قوة الدولة الاقتصادية، مجلة جامعة تكريت، المجلد:31؛ العدد:2)، 2024.
23. المسعودي، وآخرون، فواز فائق، تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية البينية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسعودية للمدة (2004-2021)، مجلة وارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء (المجلد:6؛ العدد:18)، 2024.
24. مشعل، سلام منعم، وسائل الدفع الإلكترونية، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، (المجلد:1؛ العدد:10)، 2008.
25. معارفي، فريدة، ومفتاح، صالح، البنوك الإلكترونية نحو مناخ أستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، عمان، 2007.
26. البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية الاحصائية للأعوام (2017–2023).
27. https://www.paytutor.com
28. https://www.alliedpay.com/blog/what-is-an-echeck